IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Rafidain Journal of Political Science
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online) ISSN: 3006-7812 (Print)
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Lecturer. Dr. Abrar Jawad Khadim
University of Baghdad/ College of Political Science, Iraq

Corresponding author E-mail :

Abrar.jawad@copolicy.uobaghdad.edu.iq

DOI: 10.33899/rjps.v2i3.62073

Keywords:

War on Gaza,
United Nations,
Security Council Resolutions,
Procedural Paralysis,
Veto Power,
International Legitimacy

ARTICLE INFO

Article history:

Received:

March 16, 2026

Revised:

April 18, 2026

Accepted:

May 20, 2026

Available online:

June 1, 2026

Iraqi Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/533

The position of the United Nation on the Israeli attacks on Gaza after 2023

Abstract

This research monitors the United Nations' stance on the war in Gaza and the efforts exerted to halt the conflict, given its role as the primary international forum for dispute resolution and the maintenance of international peace and security. Specifically, the study illuminates the structural frailty of the international organization and the credibility crisis facing the international legal mechanisms it represents. The UN's position is characterized by "procedural paralysis" in responding to Israeli aggressions against Gaza, with its interventions often being delayed and its organs lacking the executive capacity to terminate the hostilities, The study attributes this failure to the hegemony exercised by major powers, led by the United States, manifested in the obstruction of the organization's mandate to fulfill its fundamental objective of preserving global peace and security. Furthermore, the research examines the UN's role in conflict resolution and analyzes how the United States has utilized the institutional framework to shield the Israeli entity through the recurrent use of the veto power. Consequently, the study concludes that the organization's weak institutional architecture, coupled with external political dominance, serves as a direct catalyst for the escalation and expansion of the conflict.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS)

موقف الأمم المتحدة من الاعتداءات الاسرائيلية على غزة بعد العام 2023

م. د. أبرار جواد كاظم
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ العراق
Abrar.jawad@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص

يرصد هذا البحث موقف الامم المتحدة من الحرب على غزة وما قدمته من جهود لوقف هذه الحرب، لكونها تمثل المنتدى الدولي لحل الخلافات بين الدول والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين أذ يسلط البحث بالذات الضوء على مدى ضعف وهشاشة المنظمة الدولية وأزمة مصداقية الاليات القانونية الدولية التي تمثلها, اذ تمثل موقف الأمم المتحدة من الحرب على غزة بالعجز الاجرائي تجاه الاعتداءات الاسرائيلية ضد غزة لتأتي تحركاتها بشكل متأخر دون قدرة اجهزتها في ايقاف العدوان, وذلك من خلال ما تمارسه الدول الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من سيطرة متمثلة بعرقلة عمل المنظمة عن القيام بمهامها وتنفيذ واجباتها المتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين كهدف اساس انشأت المنظمة من اجله, وهنا من يتناول هذا البحث دور الامم المتحدة في سياق حل النزاعات والكيفية التي استخدمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية هذه المنظمة لحماية الكيان الصهيوني من خلال استخدامه حق النقض الأمر الذي يجعل من البنية المؤسسية الضعيفة للمنظمة والهيمنة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية هما أحد الاسباب المباشرة التي ادت الى اتساع رقعة الصراع والحرب.

الكلمات المفتاحية: الحرب على غزة، الأمم المتحدة، قرارات مجلس الامن، العجز الاجرائي، حق النقض، الشرعية الدولية.

المقدمة

أثارت الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة بعد عام 2023 تساؤلات جوهرية بشأن فاعلية الأمم المتحدة وقدرتها على تفعيل آليات حماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتأتي أهمية هذا البحث في وقت بدا فيه التحرك الدولي محصوراً في الأطر الدبلوماسية والبيانات الإنسانية، مما وضع مصداقية المنظمة الدولية وأجهزتها المختصة على المحك، ومع استمرار العمليات العسكرية وتفاقم الأزمة الإنسانية واجهت الأمم المتحدة تحديات إجرائية وميدانية بالغة التعقيد، تطلبت مراجعة دقيقة لمدى كفاية الأدوات المتاحة للأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة في مواجهة مثل هذه النزاعات، ويطرح هذا الواقع إشكالية عميقة تتعلق بمدى التوافق بين المبادئ الميثاقية التي قامت عليها المنظمة كصون حقوق الإنسان والمسؤولية عن الحماية وبين القدرة العملية على إنفاذ هذه المبادئ في ظل التوازنات السياسية داخل مجلس الأمن، ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى استقصاء الأبعاد التنظيمية والسياسية التي تحكم الأداء الأممي، والبحث في الأسباب التي قد تحول دون اتخاذ تدابير ملزمة لوقف إطلاق النار، وذلك من خلال تحليل الدور الذي تلعبه القوى الكبرى في توجيه أو تعطيل مسار القرار الدولي، وعليه تهدف الدراسة إلى تقييم أثر هذه التفاعلات على هيبة النظام الدولي وقدرته المفترضة على حماية السلم والأمن الدوليين.

أهمية البحث: تكمن من خلال كونه يتناول دور وموقف الأمم المتحدة من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة بعد عام 2023، في مرحلة تعد من أخطر مراحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، حيث شهدت تصعيداً عسكرياً واسعاً وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني حيث تكمن أهمية البحث في:

1. يسلط الضوء على فاعلية أو عجز المنظومة الأممية في حفظ الأمن والسلم الدوليين، من خلال تحليل أداء أجهزتها الرئيسة (الأمين العام، مجلس الأمن، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان).
2. يكشف ازدواجية المعايير الدولية وهيمنة الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، على آليات اتخاذ القرار داخل الأمم المتحدة.

3. يوفر توثيقاً تحليلياً للمواقف والقرارات الأممية الصادرة خلال الحرب.
4. يبرز البعد الإنساني والقانوني للصراع، ويظهر الفجوة بين النصوص القانونية الدولية والتطبيق العملي لها.

هدف البحث:

1. تحليل موقف الأمم المتحدة من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة بعد 7 تشرين الأول 2023.
2. تقييم دور الأمين العام للأمم المتحدة وحدود تحركاته السياسية والقانونية في إدارة الأزمة.
3. دراسة أداء مجلس الأمن الدولي، وبيان أثر استخدام حق النقض (الفيتو) في تعطيل القرارات المتعلقة بوقف الحرب.
4. توضيح دور الجمعية العامة للأمم المتحدة ومحدودية تأثير قراراتها غير الملزمة.
5. تحليل إسهام مجلس حقوق الإنسان في توثيق الانتهاكات وبيان طبيعتها القانونية.
6. الكشف عن أسباب فشل الأمم المتحدة في وقف الحرب وحماية المدنيين الفلسطينيين.
7. تقييم مدى التزام المنظمة الدولية بمبادئ القانون الدولي الإنساني ومبدأ مسؤولية الحماية.

اشكالية البحث: تتبلور اشكالية البحث من انه وعلى الرغم من الالتزامات القانونية والمبادئ الاخلاقية التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة كأساس لتحقيق الامن والسلم الدوليين الا ان الحسابات السياسية والمصالح الاستراتيجية للدول الكبرى المهيمنة عليها استطاعت تعطيلها عن اتخاذ الاجراءات التي تخدم تحقيق هذا الهدف، الامر الذي ادى بهذا التعارض الى شلل المنظمة الدولية المعنية بتحقيق الامن والسلم الدوليين عن اداء هذه المهمة في غزة، ومن هنا تظهر التساؤلات في الكيفية التي استطاعت الهيمنة السياسية تحويل الشرعية الدولية من اداة لحماية الامن والسلم الدولي الى أداة لشرعنة العجز واطالة امد الحرب والاعتداءات على غزة.

فرضية البحث: تشير فرضية البحث الى إن عجز الأمم المتحدة عن القيام بدورها والمتمثل بوقف الاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة بعد 2023 رغم ما تملكه من شرعية دولية واليات قانونية انشئت أساساً بهدف الحفاظ على الامن والسلم الدوليين وحماية المدنيين.

منهجية البحث: اعتمد البحث على أكثر من منهج علمي بما يخدم طبيعة الموضوع، وذلك على النحو الآتي:

1. المنهج الوصفي: لوصف مواقف وقرارات الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة تجاه الحرب على غزة.
2. المنهج التحليلي: لتحليل مضمون القرارات الأممية، وخطابات الأمين العام، ومواقف الدول الكبرى، وبيان أبعادها السياسية والقانونية.
3. المنهج القانوني: لمطابقة الممارسات الميدانية والقرارات الدولية مع نصوص ميثاق الامم المتحدة لبيان مدى التزام ام مخالفة الاطراف والمنظمة لهذه النصوص.

هيكلية البحث: اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مبحثين رئيسين وخاتمة، تناول المبحث الأول الدور التنفيذي والاجرائي لأجهزة الأمم المتحدة اما المبحث الثاني المواقف الدولية والرقابية لأجهزة الأمم المتحدة التكميلية.

المبحث الأول :الدور التنفيذي والاجرائي لأجهزة الأمم المتحدة

يعد الدور التنفيذي والإجرائي للأمم المتحدة المرتكز الأساسي الذي تقوم عليه فكرة الأمن الجماعي الدولي، حيث تتوزع الصلاحيات بين الأمانة العامة كجهاز إداري ودبلوماسي يمتلك سلطة التنبيه بالأزمات، وبين مجلس الأمن كجهاز سياسي يمتلك السلطة الحصرية لاتخاذ قرارات ملزمة لوقف العدوان، وفي سياق الحرب على غزة، تبرز ضرورة تحليل الكيفية التي استخدمت بها هذه الصلاحيات الإجرائية، إذ لم تكن التحركات الدبلوماسية للأمين العام مجرد مواقف سياسية، بل محاولات لتفعيل ولايته القانونية بموجب الميثاق، والتي اصطدمت بدورها بالجمود الإجرائي داخل مجلس الأمن وهو ما يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء عليه

في ظل التفاعلات المعقدة، من خلال استعراض الجهود الدبلوماسية للأمانة العامة وتحليل المعوقات السياسية والإجرائية التي قيدت فاعلية قرارات مجلس الأمن.

المطلب الأول :الدبلوماسية الوقائية و تحركات الأمين العام

تعد الدبلوماسية الوقائية الاداة الاكثر حيوية التي تمتلكها الامانة العامة للأمم المتحدة والتي تمكنها من تفعيلها لتفادي تصعيد النزاعات المسجلة، الا ان ممارستها في بيئة سياسية شديدة الاستقطاب واجهت تحديات بنوية كبرى وهو ما تمثل بما واجهه الدور السياسي للأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) من انتقادات واسعة في الاوساط الدبلوماسية نتيجة عدم قدرته على ممارسة ضغوط فعالة لإنهاء الصراع، مما عكس حالة من عدم الرضا تجاه محدودية تأثير المنصب في ظل حالة الاستقطاب الدولي الحاد ، ومع ذلك، لم تتح له سوى فرص حقيقية قليلة للقيام بذلك، ليس أقلها لأن الكيان الصهيوني رفض انتقاداته ودعت مراراً وتكراراً إلى استقالته ، كما انزعجت الإدارة الأمريكية المناصرة للاحتلال الاسرائيلي من موقفه الصريح، وعلى الرغم من هذه التحديات السياسية الضاغطة، فإن حقيقة أن دور المسؤول الأعلى للأمم المتحدة هامشي في مثل هذا الصراع الكبير بدا وكأنه علامة أخرى الظروف على تراجع مكانة المنظمة.

وضعت أحداث الأشهر الاثني عشر الماضية الأمين العام (أنطونيو غوتيريش) تحت ضغط شديد، فمنذ بداية العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة، أطلق (غوتيريش) ـ الذي كان يبذل في السابق قصارى جهده لإظهار الدعم للكيان الصهيوني ـ دعوات علنية متكررة لإنهاء الأعمال العدائية في وقت مبكر، واكتسبت نداءاته إلحاحاً متزايداً بعد أن ألحق الهجوم خسائر فادحة في الأرواح بين عمال الإغاثة التابعين للأمم المتحدة، وحاول الكيان الصهيوني تفكيك البنية الأساسية الإنسانية للمنظمة في غزة، وفي كانون الأول، اتخذ خطوة غير عادية للغاية تمثلت في إحالة الوضع رسمياً إلى مجلس الأمن بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي صُممت في الأصل للسماح للأمين العام بإثارة الأزمات التي قد يتجاهلها المجلس، وقد نالت هذه الحيلة استحساناً في العالم العربي (Group, 2024)

وتشير المادة 99 "حق الأمين العام للأمم المتحدة من أن ينبه مجلس الأمن الى اية مسألة يرى انها قد تهدد حفظ الأمن والسلم الدوليين" (nation u. , 2023)، وهو ما حدا بوزير الخارجية الاسرائيلي (إيلي كوهين) بالدعوة الى استقالة (أنطونيو غوتيريش) قائلاً إن ولاية الأمين العام للأمم المتحدة تشكل خطراً على السلام العالمي"، وفي تغريدة عبر منصة إكس اشار من خلالها (كوهين) "إن قرار أنطونيو غوتيريش بتفعيل هذه المادة هو تأييد لعملية قتل كبار السن واختطاف الاطفال واغتصاب النساء" وهو ما عارضه نائب المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة (روبرت وود) بالإشارة الى ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تدعم اي اجراء اخر في الوقت الحالي (NEWS, 2023)

ما تقدم جعل من الكيان الصهيوني يدخل بحالة من الخلاف مع الامم المتحدة خصوصاً بعد أن قال الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) إن هجمات 7 تشرين الأول "لم تحدث من فراغ"، وهو ما اثار حفيظة الكيان الصهيوني خلال جلسة لمجلس الأمن ما دفع بسفيرها (جلعاد إردان) ان يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة الاستقالة، متهماً (غوتيريش) بتبرير الإرهابب (الفلسطينية، 2023) مؤكداً بان الكيان الصهيوني منذ ذلك الحين سترفض منح تأشيرات لمسؤولي الأمم المتحدة، وفي حين أدان (غوتيريش) هجمات حماس، أضاف أن "الشعب الفلسطيني يتعرض لـ 56 عاما من الاحتلال الخانق"، ولم يكن اجتماع مجلس الأمن هو المرة الأولى التي يطالب فيها (غوتيريش) بوقف إطلاق النار في المنطقة (خطاب، 2024)

وفي نفس الوقت أدان (غوتيريش) هجمات حماس، وأعرب عن قلقه بشأن المدنيين وحث على بذل كل الجهود الدبلوماسية لتجنب تصعيد العنف، وكرر ذلك في 9 تشرين الأول ، داعيا إلى إنهاء "الحلقة المفرغة من سفك الدماء والكراهية والاستقطاب" (nation u. , 2024)، وفي الـ10 من تشرين الأول اوضح الامين العام للأمم المتحدة ان ما حاول الكيان الصهيوني ترويجه

من ان حربها على غزة هو دفاع عن النفس ضد العدوان الذي تعرضت له من حركة حماس يفتقر الى الموضوعية، ويتجاهل الاحداث والسياقات السياسية والزمانية لما قامت به حماس، حيث صرح (أنطونيو غوتيريش) بأن الوضع الانساني في غزة كان مأساوياً قبل الحرب والان سيتدهور بشكل اكبر مؤكداً "ان هجمات حماس لم تأت من فراغ، بل هي نتاج احتلال دام 75 عاماً للأراضي الفلسطينية" (خطاب، 2024)

كما حث الجانبين والهيئات الأخرى المشاركة في 11 تشرين الأول على تجنب المزيد من الصراع، داعياً إلى إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين، ومكرراً ذلك مراراً في عدة خطابات، كما وطالب بأن يسمح الكيان الصهيوني بوصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة في 15 تشرين الأول، مؤكداً على أن هذه الإجراءات لا ينبغي أن تصبح ورقة مساومة (المتحدة، 2023).

وفي 18 تشـرين الأول، بعد قصـف المسـتشـفى الأهلي في غزة، دعا (غوتيريش) إلى وقف فوري لإطلاق النار في المنطقة، منددا بالعقاب الجماعي للفلسـطينيين، وفي 20 تشـرين الأول ، زار الأمين العام للأمم المتحدة معبر رفح بين مصـر وقطاع غزة، وشهد الاجتماع الرابع لمجلس الأمن الدولي، حيث اجتمع 15 سفيرا من الدول لمناقشة أعمال العنف التي تصاعدت منذ 7 تشرين الأول، وقد فشل قراران تم اقتراحهما في هذه الاجتماعات الأربعة: الأول اقترحته روسيا ولم يحصل على أصوات كافية، في حين اعترضت الولايات المتحدة على القرار الثاني الذي صاغته البرازيل (jazeera, 2023).

وقال (غوتيريش) في مناسبات عديدة إن القانون الإنساني الدولي ينتهك في الحرب التي يشنها الكيان الصهيوني على قطاع غزة، وقد ردد العديد من زعماء العالم هذه التصريحات، وقال وزير الخارجية الصيني (وانغ يي) إنه رغم أن لكل دولة الحق في الدفاع عن النفس، إلا أنها يجب أن تلتزم بالقانون الدولي وتحمي المدنيين (العربي، 2023)كما وردد الرئيس التشيلي (غابرييل بوريتش) هذا الأمر عندما أدان هجوم حماس، وقالت فنزويلا في بيان لها "إن الصراع هو نتيجة لعدم قدرة الشعب الفلسطيني على إيجاد مكانه في القانون الدولي"، وحثت الأمم المتحدة على القيام بدورها كضامن للسلام الدولي، وبرغم هذه التوصيات الا ان الأمم المتحدة لم تبتكر حتى الآن طريقة شاملة لفرض القانون الإنساني الدولي، وكان سجلها ضعيفاً من النجاح (jazeera, 2023).

وفي ايار 2024 قال الأمين العام للأمم المتحدة "إن الحرب على غزة تتسبب في معاناة إنسانية مروعة، حيث تدمر حياة الناس، وتمزق الأسر، وتجعل أعدادا هائلة من الناس بلا مأوى وجوعى ومصدومين" ، لكنه شدد على أنه "وسط الظلام" فإن التزام المجتمع الإنساني بمساعدة ودعم الناس هو "بصيص من الضوء"، وكرر الأمين العام نداءه للعالم بضرورة وقف فوري لإطلاق النار لأسباب انسانية والافراج غير المشروط عن جميع الرهائن وزيادة المساعدات الانسانية بشكل فوري (Azmi Bishara and Aicha Elbasri, 2024)، واضاف "لكن وقف اطلاق النار لن يكون سوى البداية اذ سيكون طريق العودة طويلاً من الدمار والصدمة التي خلفتها هذه الحرب" وأكد ان سكان غزة سيحتاجون الى شراكات أقوى وأعمق للمساعدة الإنسانية والتنمية طويلة الأجل قائلاً" حتى يتمكنوا من الوقوف على اقدامهم وإعادة بناء حياتهم" (nation U. , 2024)

على الرغم مما بذله (أنطونيو غوتيريش) من جهود دبلوماسية الا انها لم ترقى سوى لمجرد خطابات مكثفة تدعو لإيقاف الحرب على غزة، لكن هذه الجهود لم تنجح حتى الآن بسبب عدة عوامل، منها: (الحنفي، 2024)

1. غياب التوافق الدولي: أذ ان هناك انقسام كبير بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، حيث تعرقل بعض الدول، مثل الولايات المتحدة، قرارات تُدين الكيان الصهيوني أو تدعو إلى وقف إطلاق النار.
2. ضـعف سـلطة الأمم المتحدة: أن دور الأمم المتحدة في النزاعات يعتمد بشـكل كبير على إرادة الدول الأعضـاء، ما يجعلها واقعة تحت رحمة هذه الارادة ، خصوصاً من قبل عدد معين من الدول تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما ولا تمتلك المنظمة وسائل ضغط حقيقية على الأطراف المتنازعة.

3. تعقيد الوضع على الأرض: الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني يتسم بتشابك القضايا السياسية، الدينية، والإنسانية، مما يجعل التوصل إلى هدنة أو حل دائم أمرًا صعبًا في ظل التصعيد المستمر، حتى وان تمكن الأمين العام او المنظمة نفسها من التوصل لحل.
4. الأولويات المختلفة للأطراف الدولية: لكل دولة مصالحها وأجندتها الخاصة في المنطقة، مما يجعل من الصعب تحقيق إجماع دولي لدعم مبادرات أنطونيو غوتيريش.

يستنتج مما سبق أن تحركات الأمين العام (أنطونيو غوتيريش)، ولاسيما تفعيله للمادة (99) من الميثاق، لم تكن مجرد تعبير عن موقف فحسب، بل كانت محاولة قانونية ودبلوماسية جادة لإحراج الأطراف الدولية ووضع مجلس الأمن أمام مسؤولياته التاريخية، ومع ذلك فان هذا الاندفاع الدبلوماسي من قِبل رأس الهرم الإداري في المنظمة اصطدم بجمود الهيكل السياسي للمنظمة حيث كشفت هذه التحركات عن الفجوة الواسعة بين الصلاحية التنبيهية التي يملكها الأمين العام وبين سلطة اتخاذ القرار على ارض الواقع التي يحتكرها مجلس الأمن وهذا التباين هو ما سيقودنا في المطلب التالي إلى تحليل كيفية استجابة مجلس الأمن لهذه النداءات، وكيف تحول من ساحة لحفظ السلم إلى ساحة لتضارب الارادات السياسية بين القوى الكبرى، مما أدى في نهاية المطاف إلى تقويض المساعي التي بدأتها الأمانة.

المطلب الثاني :المعوقات السياسية و الاجرائية لقرارات مجلس الامن

اثارت الاعتداءات الاسرائيلية على غزة تساؤلات حول مدى فاعلية المؤسسات الأممية في ضمان السلم والأمن الدولي، ويلعب هنا مجلس الامن دوراً محورياً في معالجة وحل النزاعات الدولية ومع ذلك، فإن استجابة المجلس للاعتداءات الدموية في غزة كانت موضع تدقيق(editors, 2024) ، مما جعل الكثيرين يشككون في كفاءة وتأثير المجلس على الاستقرار العالمي، أذ أسهم غياب قرار أممي حاسم بوقف العمليات العسكرية في توفير هامش سياسي ودبلوماسي للكيان الصهيوني لمواصلة عملياته العسكرية في قطاع غزة. (ابراهيم، 2023)

لقد أعاد الصراع بين حماس والكيان الصهيوني تشكيل الدبلوماسية في مجلس الأمن، مما وضع الولايات المتحدة في موقف دفاعي، حيث لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً محورياً في استمرار التصعيد، من خلال توفيرها دعماً دبلوماسياً وعسكرياً كبيراً للكيان الصهيوني (Linda Bilmes and Stephen Semler and William D Hartung, 2023) فبعد تحمل الإدانة العلنية المطولة من الولايات المتحدة وحلفائها في الأمم المتحدة بسبب هجومها على أوكرانيا، سارعت روسيا إلى اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بالمعايير المزدوجة في تعاملها مع الحربين من خلال استخدامها للأمم المتحدة من خلال: (Balc, 2023)

1. محاول أعضاء مجلس الامن في بدايات 7 تشرين الأول، من إبقاء الولايات المتحدة على متن جهودهم للدعوة إلى وقف إطلاق النار، لكن المسؤولين الأميركيين أوضحوا بسرعة أنهم لا يرون أي دور للأمم المتحدة في حل الصراع.
2. استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروعي قرارين يدعوان إلى توقف مؤقت أو وقف كامل للأعمال العدائية، ووجدت طرقًا لمنع عدد من القرارات الأخرى.
3. بحلول نهاية عام 2023، كان مجلس الامن معزول إلى حد كبير، حيث لم تقدم له سوى المملكة المتحدة دعمًا جزئيًا، وبسبب قلقهم من الضرر الذي قد يلحق بمصداقية المجلس، نجح الأعضاء المنتخبون ـ وفي مقدمتهم مالطا والإمارات العربية المتحدة ـ في إقناع الولايات المتحدة بعدم استخدام حق النقض ضد قرارين منفصلين يتعاملان فقط مع الجوانب الإنسانية للصراع.
4. بدأ موقف الولايات المتحدة يتحول في الربع الأول من عام 2024، مع تزايد فزع إدارة الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن إزاء طول مدة الحرب وعواقبها الإنسانية، وفي آذار، وافقت الولايات المتحدة اخيراً على الامتناع عن التصويت على قرار موجز – صاغه مرة أخرى أعضاء المجلس المنتخبون – يدعو إلى وقف إطلاق النار لكن إحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن

منح الأمم المتحدة دورًا سياسيًا في الصراع استمر ففي نيسان، استخدمت حق النقض مرة أخرى، مما أدى إلى إحباط قرار كان سيوصي بقبول فلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة.

5. وفي حزيران 2024، نجحت الولايات المتحدة الأمريكية أخيرا في إيجاد أرضية مشتركة حقيقية مع بقية أعضاء المجلس، عندما أشرفت على تمرير قرار خاص بها يدعو إلى وقف إطلاق النار على مراحل، ولكن الخط المتشدد السابق لإدارة بايدن المؤيد للكيان الصهيوني ـ والشعور السائد بأن الرئيس ومستشاريه كانوا يتجاهلون الأمم المتحدة ـ ألحق ضررا واضحاً بمصداقية الأمم المتحدة في نظر عدد من الفاعلين الدوليين والرأي العام.

ويمكن الوقوف على هذه الازدواجية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الحرب في غزة باستخدامها الأمم المتحدة من خلال استعراض سريع لجهود مجلس الامن في ايقاف الحرب على غزة، فعلى الرغم من تمكن مجلس الامن منذ بداية الحرب على غزة من عقد اكثر من 40 اجتماعاً لمناقشة الوضع في القطاع، وما تم اعتماد من اربعة قرارات رئيسة منذ الـ 7 من تشرين الأول 2023 تتعلق بالمساعدات الإنسانية واطلاق سراح الرهائن والدعوة الى هدنة انسانية او وقف اطلاق النار ومع ذلك كانت هذه القرارات عرضة للتحديات بسبب الخلافات بين القوى الكبرى خصوصاً استخدام الولايات المتحدة حق النقض عدة مرات لحماية الكيان الصهيوني ومنع تمرير بعض القرارات المهمة في مجلس الأمن (Hasbi Aswar, 2024) والتي تمثل اهمها بـ: (Nation, N.D)

1. الـ 15 من تشرين الثاني رقم (2712): نص القرار صراحةً على اقامة هدن انسانية ممتدة لعدد كاف من الايام مع الامتثال الكامل للقانون الدولي الانساني وحماية المدنيين (خاصة الاطفال) وتوفير الخدمات الاساسية، حصل القرار على موافقة 12 دولة في مجلس الامن بينما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وروسيا عن التصويت.
2. 22 كانون الأول رقم (2720): وهو القرار الذي ركز على الاستجابة الانسانية للوضع في غزة وطالب بزيادة شحنات المساعدات الانسانية لها بشكل فوري ودون اية عوائق، مع الدعوة لفتح معبر كرم ابو سالم وغيره من الممرات، رغم تبني القرار الا انه واجه انتقادات واسعة بشأن استبعاده مسألة الدعوة الصريحة لوقف إطلاق النار نتيجة الخلاف بين الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اثناء صياغته.
3. 25 أذار رقم (2728): الذي دعا الى وقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان والافراج الفوري عن جميع الرهائن، تعزيز المساعدات الانسانية، القرار حظي بدعم واسع من الدول الاعضاء باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي امتنعت عن التصويت ما اثار موجة انتقادات واسعة، كما واجه ملاحظات حول تنفيذه وتأثيره على الصراع الدائر، حيث اعربت بعض الدول عن قلقها بشأن مدى الالتزام به وأثره الفعلي على العمليات العسكرية والانسانية في غزة.
4. 10 حزيران رقم (2735): الذي دعا الى من جديد لوقف إطلاق النار، ونص على صفقة تبادل الاسرى، اعادة اعمار وعودة النازحين، حل الدولتين مع التأكيد على ضرورة استمرار الجهود الدولية والدبلوماسية من قبل كل من قطر ومصر والولايات المتحدة الأمريكية لضمان تنفيذ القرار، وعلى الرغم من كون القرار قد حاز على دعم 14 دولية، وامتناع روسيا عن التصويت رغم ذلك أثيرت انتقادات حول غموض بعض بنوده وغياب الية ملزمة لتنفيذه بشكل كامل، مما يعكس تعقيد الوضع السياسي والدبلوماسي المحيط بالحرب في غزة.

وعلى الرغم مما تقدم من جهود الدبلوماسية قام بها المجلس، الا انه لم يستطيع تحقيق اي تقدم في ايقاف الحرب، وهو ما يعود إلى عدة عوامل رئيسة: (library, 2023)

1. الانقسامات بين الدول الكبرى، والمتمثل بـ:

أ. استخدام الفيتو الأمريكي: الولايات المتحدة استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد قرارات تدعو إلى وقف إطلاق النار أو تدين الكيان الصهيوني، هذا يعكس التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية مصالح حليفها الكيان الصهيوني.

ب. خلافات داخل المجلس: انقسامات بين الدول الأعضاء حول صياغة القرارات، فبينما تدعو بعض الدول لوقف إطلاق النار الفوري وحماية المدنيين، تركز دول أخرى على حق الكيان الصهيوني في الدفاع عن نفسه.

2. غياب آليات تنفيذية ملزمة:

أ. مجلس الأمن يعتمد على الدول الأعضاء لتنفيذ قراراته، في حالة النزاع في غزة، لم تُنفذ قرارات عديدة مثل تلك التي تدعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية أو وقف الأعمال العدائية.

ب. القرارات غير الملزمة أو التي تفتقر إلى آليات متابعة فعّالة تُضعف من تأثير المجلس.

3. التعقيدات الميدانية والإقليمية:

أ. أطراف النزاع: حماس والكيان الصهيوني لا تُظهران استعدادًا للالتزام بوقف إطلاق النار نتيجة لتعقيد المصالح السياسية والعسكرية.

ب. التدخلات الإقليمية: دور الدول الإقليمية، سواء بدعم الكيان الصهيوني أو حماس، يزيد من تعقيد النزاع ويضعف محاولات التهدئة.

4. تباين الأولويات الدولية:

التركيز الدولي على قضايا أخرى يقلل من الضغط الفعلي لإنهاء الحرب، الأولويات تختلف بين دول المجلس بناءً على مصالحها السياسية والاستراتيجية.

5. تعقيد القضية الفلسطينية:

النزاع في غزة جزء من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الأكبر، الذي يعاني من غياب حل دائم منذ عقود، الحلول المؤقتة التي يقدمها المجلس غالبًا ما تفتقر إلى رؤية شاملة لحل المشكلة الأساسية.

6. معارضة إقليمية ودولية للقرارات: الدول الكبرى والإقليمية ليست مستعدة لدعم قرارات تلزم الطرفين بتقديم تنازلات جوهرية، مثل وقف الاستيطان أو الاعتراف بحماس كجهة سياسية.

خلاصة القول ، فشل مجلس الأمن لا يعود إلى غياب الجهود، بل إلى تعقيد المصالح الدولية، الانقسامات داخل المجلس، وغياب آليات تنفيذ فعالة كافية لتحقيق أي تقدم، ما يجعل من المجتمع الدولي بحاجة إلى تحقيق توافق سياسي واسع يتجاوز مصالح الدول الكبرى، و امام هذا العجز الاجرائي في مجلس الامن لم يبقَ أمام المجتمع الدولي سوى التوجه نحو الأجهزة التداولية والحقوقية كالجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، والتي على الرغم من افتقارها للقدرة الإلزامية إلا أنها شكلت الساحة البديلة لمحاولة تسجيل مواقف قانونية وأخلاقية ضد الحرب، وهو ما سنناقشه في المبحث الثاني لبيان مدى فاعلية أو محدودية هذا المسار الدبلوماسي الموازي في ظل عجز الجهاز التنفيذي.

المبحث الثاني: المواقف الدولية والرقابية لأجهزة الأمم المتحدة التكميلية

تلعب الأمم المتحدة أدوارًا متعددة تتجاوز مجرد إصدار القرارات، إذ تمتد إلى تقديم التوصيات، ومراقبة الوضع الدولي، وضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي في النزاعات. ويُعتبر كل من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان من أبرز الهيئات التي تمارس هذه الوظائف، حيث يركزان على متابعة الانتهاكات، تقديم التوصيات، وحث الأطراف على الامتثال للقوانين الدولية، دون أن يمتلكا صلاحيات تنفيذية ملزمة، في هذا المبحث، سيتم تناول موقف الجمعية العامة في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، واستعراض كيف فعلت الجمعية أدواتها الرقابية والاستشارية لمحاولة حماية المدنيين وفرض ضغط سياسي

على الأطراف المتصارعة، كما سيتم تحليل دور مجلس حقوق الإنسان في متابعة الانتهاكات، وإصدار القرارات والتقارير، وإطلاق التحقيقات حول جرائم الحرب والانتهاكات، مع التركيز على تأثير هذه الإجراءات في الساحة الدولية وقدرتها على ممارسة ضغط سياسي وأخلاقي، بالرغم من محدودية سلطة التنفيذ الفعلية.

المطلب الأول :القرارات الرمزية للجمعية العامة وأثرها في الضغط الدولي

أدى اختلال توازن القوى في الأمم المتحدة إلى وصول الهيئات الحاكمة للأمم المتحدة إلى طريق مسدود فمجلس الأمن المكون من 15 عضوا والجمعية العامة المكونة من 193 عضوا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لها صوت متساو في الجمعية العامة، وفي المقابل يتمتع الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بسلطة استخدام حق النقض ضد أي قرار، في حين يمكن للأعضاء العشرة المتبقين التصويت ولكن ليس لديهم حق النقض ولذلك، فإن دولة عضو واحدة في الأمم المتحدة يمكنها أن تهزم إرادة الغالبية العظمى من الدول (Youvan, 2024)

وقد صوت مجلس الأمن والجمعية العامة عدة مرات على قرارات تدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة، وفي 18 تشرين الأول، صوتت الولايات المتحدة ضد 12 دولة لرفض القرار الأول لمجلس الأمن بشأن هدنة إنسانية (السياسات، 2023) في 27 تشرين الأول 2023، صوتت 120 دولة من أصل 193 دولة عضو في الجمعية العامة لصالح وقف إطلاق النار، وفي ظل تعثر مجلس الامن، فعل الأمين العام للأمم المتحدة المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة ، التي نادراً ما تستخدم للدعوة إلى وقف إطلاق النار في مجلس الأمن، والتي رفضت مرة أخرى باستخدام حق النقض (الفيتو) الأمريكي وفي 12 كانون الأول (nation u. , united nation, 2023) صوتت الجمعية العامة مرة أخرى، بأغلبية 153 دولة مؤيدة، ومعارضة 10 دول، وامتناع 23 دولة عن التصويت – وهو مطلب وقف إطلاق النار الذي يعكس تأييداً دولياً واسعاً داخل الجمعية العامة– وفي 22 كانون الأول، وافق مجلس الأمن على قرار يقضي بتقديم المزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة، ولكنه لم يرقى إلى مستوى الدعوة إلى وقف إطلاق النار وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت لصالحه وتتواصل الجهود لضمان وقف إطلاق النار في الأمم المتحدة (AKRAM, 2024)

بسبب هذا الإحباط الذي أصاب أعضاء الأمم المتحدة بسبب محنة مجلس الأمن، كان لا بد من اللجوء إلى الجمعية العامة لمعالجة الأزمات الأخيرة ففي عام 2022 وأوائل عام 2023، اذ لم تكن تحركاتها مجرد استجابة للواقع بل استندت الى الالية القانونية التي ينص عليها القرار رقم (377) و المعرف بقرار "الاتحاد من اجل السلام" و هو ما يتيح للجمعية العامة التدخل لمواجهة التهديدات التي تمس الامن و السلم الدوليين في حال عجز مجلس الامن عن القيام بهذه المهمة نتيجة لغياب الاجماع بين اعضاءه الدائمين على اثر استخدام حق النقض، وهو ما دفع الجمعية العامة باقرار سلسلة من القرارات التي تدين هجوم روسيا على أوكرانيا بأغلبية كبيرة ،وبعد السابع من تشرين الأول حولت الجمعية انتباهها إلى غزة، والتي جاءت تحركاتها من خلال:

1. عقدت جلسة استثنائية طارئة في الـــ27 من تشرين الأول 2023 تحت عنوان "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشـــرقية المحتلة وبقية الأرض الفلســـطينية المحتلة."، اصـــدرت فيها قرار يدعو الى (هدنة إنســـانية فورية ودائمة ومستدامة تفضـي إلى وقف الأعمال العدائية)"، ويطالب جميع الأطراف بالامتثال الفوري والكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وتمكين وتسـهيل الوصـول الإنسـاني للإمدادات والخدمات الأسـاسـية إلى جميع المدنيين المحتاجين في قطاع غزة، يحمل القرار عنوان: حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسـانية. ويرفض بشـدة "أية محاولات للترحيل القسـري للسكان المدنيين الفلسطينيين." ،ويدعو إلى إلغاء الأمر الذي أصـدره الكيان الصـهيوني للمدنيين الفلسطينيين وموظفي الأمم المتحدة، فضـلا عن العاملين في المجال الإنسـاني والطبي، بإخلاء جميع المناطق الواقعة إلى الشمال من غزة والانتقال إلى جنوب القطاع، ويطالب بالافراج الفوري وغير المشـروط عن جميع المدنيين المحتجزين بشـكل غير قانوني، كما يؤكد على

اهمية سلامتهم ورفاهية التعامل معهم بشكل انساني امتثالاً للقانون الدولي، ويؤكد الحاجة الى انشاء الية وجه السرعة لضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، وآلية أخرى للإخطار الإنساني لضمان حماية مرافق الأمم المتحدة وجميع المنشآت الإنسانية، ولضمان حركة قوافل المساعدات دون عوائق، كما وينطوي القرار على إدانة جميع أعمال العنف التي تستهدف المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، بما في ذلك "جميع أعمال الإرهاب والهجمات العشوائية، فضلا عن جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير."وتعبر الجمعية العامة فيه عن القلق البالغ من الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة وتداعياته الهائلة على السكان المدنيين، ومعظمهم من الأطفال (المتحدة، 2023)

2. عقدت جلسة استثنائية طارئة في 12 من كانون الأول 2023 تحت عنوان "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والانسانية" المقدم من 21 دولة عربية والمدعوم من عدد كبير من الدول الأعضاء، بالوقف الفوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، ويكرر مطالبة الجمعية العامة لجميع الأطراف بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي– بما في ذلك القانون الدولي الإنساني– خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين، ويطالب القرار بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وبضمان وصول المساعدات الإنسانية، ويشير الى رسالة الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن في 6 كانون الأول بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة (المتحدة، 2023)
3. قرار الجمعية العامة في 12 ايار 2024 الذي يدعم طلب فلسطين للحصول على عضوية كاملة بالأمم المتحدة، ويوصي مجلس الأمن بإعادة النظر في الطلب بشكل إيجابي. ويمنح القرار فلسطين حقوقا وامتيازات إضافية تتعلق بمشاركتها بالأمم المتحدة (المتحدة، 2024)

باختصار، على الرغم من القرارات التي اصدرتها الجمعية العامة، الا انها فشلت في ايقاف الحرب وهو ما يعود لعدة عوامل يمكن تلخيص اهمها بـ:

1. عدم إلزامية القرارات: أذ ان قرارات الجمعية العامة غير ملزمة قانونيًا، فعلى الرغم من الدعم الواسع لهذه القرارات، لكن لا تملك الجمعية اية آليات لتنفيذها على الأطراف المتصارعة، في حين أن مجلس الأمن يمكنه إصدار قرارات ملزمة، فإن قرارات الجمعية تُعد مجرد توصيات، هذا يعني أن الأطراف المعنية قد تختار تجاهلها دون عقوبات محددة.
2. الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن: رغم الدعوات العديدة من الجمعية العامة، لم تتمكن من التأثير على مواقف الدول الكبرى، خصوصًا الولايات المتحدة، التي استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد مشاريع قرارات مماثلة في مجلس الأمن. ذلك ساهم في إعاقة التوصل إلى قرارات ملزمة تدعو لوقف إطلاق النار.
3. التباين في المواقف السياسية الدولية: كان هناك انقسام حاد بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن كيفية التعامل مع الحرب على غزة، بعض الدول، مثل الولايات المتحدة، أبدت دعمًا للكيان الصهيوني في حقه في الدفاع عن نفسه، بينما دعت دول أخرى إلى وقف إطلاق النار. هذا التباين في المواقف حال دون اتخاذ خطوات موحدة وفعالة لوقف الحرب.
4. ضعف تأثير القرارات الرمزية: رغم أن قرارات الجمعية العامة أظهرت تضامنًا دوليًا مع المدنيين الفلسطينيين، فإن هذه القرارات تظل رمزية في طبيعتها، فهي لا تملك السلطة الفعالة لفرض تغييرات في ميدان القتال أو التأثير في حسابات الأطراف المتنازعة، لذلك، رغم الضغط الدولي الكبير، كان لغياب الدعم القانوني والتنفيذي من قبل الأمم المتحدة ككل أثر في عدم قدرة قرارات الجمعية على إيقاف الصراع.

المطلب الثاني: الاليات الرقابية لمجلس حقوق الانسان

من بين القضايا التي واجهها مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه مسألة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والذي لا يكاد يغيب أسبوعا أو شهرا عن المسرح الدولي حتى يعود ليحتل صدارة الأحداث مرة وراء مرة، فمنذ ال7 من تشرين الأول 2023 لعب مجلس

حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة دوراً مهماً في التعامل مع الانتهاكات المرتبطة بالصراع في غزة، تمثلت اولى تلك الادوار في ادانة مجلس حقوق الانسان الانتهاكات التي ارتكبها كلا الطرفين، مطالباً بحماية المدنيين وضمان احترام حقوق الانسان في جميع الاوقات، كما دعا الى المسائلة عن اية جرائم حرب او انتهاكات للقانون الدولي تتم من قبل اي من الطرفين.

لكن يمكن القول ان الدور الرقابي المحوري للمجلس تجسـد من خلال تفعيل "لجنة التحقيق الدولية المسـتقلة" والمعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة والتي بدأت بممارسة صلاحياتها في اذار عبر مسارين هما (المتحدة، 2024)

1. المستوطنين وجماعات المستوطنين المتورطين في أعمال الإرهاب ضد المدنيين الفلسطينيين والإجراءات التي اتخذها الكيان الصهيوني والدول الثالثة لضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي.
2. نقل أو بيع الأسـلحة والذخائر والأجزاء والمكونات والمواد ذات الاسـتخدام المزدوج إلى الكيان الصـهيوني (بما في ذلك تلك المستخدمة أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة منذ 7 تشرين الأول 2023) وتحليل العواقب القانونية لهذه التحويلات، بما في ذلك تلك المتعلقة بمسؤولية الدولة.

استمر مجلس حقوق الإنسان بمتابعة تطورات حرب الإبادة على غزة منذ اليوم الأول (المتحدة، 2023) اعتمد فيها على اليات رقابية بديلة كونه لم يستطع تحقيق الوصول الميداني للمناطق المطلوبة، ما جعله يركز وسائل بديلة للتحقق استندت على التحقيقات الجنائية المتقدمة و صور الاقمار الصناعية ومقابلات عن بعد مع ضحايا وشهود وارسال بعثات إلى تركيا ومصر وعلى آلاف المعلومات المستمدة من مصادر علنية التي تم التأكد منها عبر التحاليل الجنائية المتقدمة ومئات التقارير التي وردت عقب الدعوة لتقديم المعلومات والإفادات الخطية وتقارير الطب الشرعي، وفي الـ 7 من حزيران قدمت اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس تقريرا شاملا عن الأوضاع في غزة والضفة الغربية 2023 جاء فيه "أن السلطات الاسرائيلية مسؤولة عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تم ارتكابها على نطاق واسع خلال عملياتها وهجماتها العسكرية في غزة في منذ الـ 7 تشرين الأول 2023" (المتحدة، 2024)، جاءت قيمة هذا التقرير ممثلة من فكرة كونه يتجاوز مجرد الادانة السياسية الى مرحلة التوثيق القانوني، اذ صرحت (نافي بيلاي) رئيسة اللجنة "أنه "من الضروري محاسبة كل من ارتكب جرائم و هذه هي الطريقة الوحيدة لوقف تكرار دورات العنف التي تشمل الاعتداء والانتقام من قبل الطرفين تكمن في ضمان الامتثال الصارم للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني"، الا انه وعلى الرغم من هذا الجهود الحثيثة التي قدمها المجلس، وحقيقة أن هذه التقارير شكلت اساساً توثيقياً وقانونياً مهماً يمكن الاستناد اليه في مسارات المسائلة الدولية لإدانة الكيان الصهيوني الا انها ستبقى قيد الرفوف إذا لم تكن هناك متابعة لها واستثمار متواصل للمعلومات والوثائق الواردة فيها ووضعها أمام محكمة الجنايات الدولية أثناء تحقيقاتها المزمع القيام بها، والتي ما زالت غامضة في مواقفها من حرب الإبادة على غزة التي أكملت عامها الأول (صيام، 2024).

ختاماً، يمكن القول ان استعراض مواقف اجهزة الأمم المتحدة المختلفة بدءً من تحركات الامانة العامة و مروراً بقرارات مجلس الامن و الجمعية العامة وصولاً الى التقارير الاستقصائية لمجلس حقوق الانسان كشفت عن حقيقة بنيوية واحدة وهي ان الاشكالية لا تكمن في غياب الادلة او نقص التشخيص القانوني بل في عجز الارادة التنفيذية التي حالت دون تحويل هذه الجهود الى واقع يحمي المدنيين.

الخاتمة

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن الفرضية التي انطلق منها هذا البحث قد تحقق ثبوتها فعلياً، اذ كشفت الحرب على غزة بعد عام 2023 عن الفجوة العميقة بين الشرعية التي تنادي بها للأمم المتحدة دائماً وبين قدرتها على تنفيذها واقعياً، فبالرغم من الآليات القانونية التي تقوم عليها المنظمة انطلاقاً من المادة 99 التي فعلها الأمين العام ووصولاً إلى قرارات مجلس الأمن إلا أن

هذه الأدوات ظلت مقيدة بقيود سياسية هيكلية جاء ابرزها متمثلاً بحق النقض وحالة الازدواجية بالمعايير الدولية، وهو عجز لم يكن سببه غياب الاليات او الشرعية القانونية بل جاء متمثلاً بتغليب المصالح السياسية للقوى الكبرى، مما أدى في نهاية المطاف إلى تحويل دور المنظمة من دور حفظ الامن والسلم الدوليين الى دور يقوم فقط على تقدم للمساعدات الإنسانية بحدودها الضيقة، وهو ما يثبت صحة الفرضية القائلة بهشاشة المنظمة أمام الأزمات التي تمس مصالح حلفاء القوى الكبرى.

الاستنتاجات

1. تمتلك الامم المتحدة كل من مجلس الامن والمادة 99 والقرار 377 ما يجعلها قادرة على تشخيص اي نزاع الا انها تفتقر لآلية انفاذ جبرية بعيدة عن ارادة الدول الكبرى.
2. حق النقض حول المنظمة الدولية من أداة لتحقيق السلم والأمن إلى اداة سياسية، مما أفقدها دورها كجهة محايدة قادرة على إنفاذ القانون.
3. كشفت الحرب على غزة عن انتقائية واضحة في تطبيق حقوق الإنسان، مما أدى إلى تآكل الثقة الشعبية العالمية في فعالية المنظمات الدولية.

التوصيات

1. إصلاح هيكلي وجذري للأمم المتحدة: متمثل بإعادة صياغة صلاحيات مجلس الأمن منطلقة من ضرورة تقليص أو تنظيم استخدام حق النقض في حالات جرائم الحرب والإبادة الجماعية لضمان عدم شل حركة المجتمع الدولي، مع التركيز على ضرورة تعزيز دور الجمعية العامة من خلال منحها صلاحيات تنفيذية أكبر عندما يعجز مجلس الأمن عن القيام بمهامه في حماية السلم والأمن الدوليين.
2. تفعيل الآليات التنفيذية والقانونية: والمتمثلة باستقلالية المسار القانوني القائم على دعم استقلالية المحاكم الدولية (الجنائية والعدل الدولية) وضمان تنفيذ قراراتها بعيداً عن الضغوط السياسية للدول الكبرى، مع التركيز ايضا على فرض عقوبات رادعة من خلال وضع آليات قانونية ملزمة لفرض عقوبات على الدول التي تنتهك القرارات الأممية وتستهدف المدنيين بشكل ممنهج.
3. إعلاء الأولوية الإنسانية، من خلال تحييد الملف الإنساني بالتركيز على إنشاء بروتوكول دولي يلزم جميع الأطراف بفتح ممرات إغاثية دائمة تحت إشراف دولي مباشر، دون أن يكون ذلك خاضعاً للمساومات السياسية ، والعمل على تطوير نظام مراقبة دولي يقوم على تفعيل آليات مراقبة ميدانية مستقلة لتوثيق الانتهاكات بشكل فوري، لضمان المحاسبة ومنع الإفلات من العقاب.
4. بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، تمتلك فيه الدول النامية بحق التمثيل من خلال زيادة تمثيل دول الجنوب والمناطق المتضررة في مراكز صنع القرار الدولي لضمان توازن المصالح، والعمل على تعزيز الدبلوماسية الوقائية من خلال الاستثمار في معالجة جذور الصراعات (كالظلم التاريخي والاحتلال) بدلاً من الاكتفاء بإدارة الأزمات بعد انفجارها.

الشكر والتقدير: يرغب المؤلف بالتعبير عن امتنانه لكل من ساعده في انجاز هذا البحث.

تضارب المصالح: يصرح المؤلف بأنه لا يوجد اي تضارب في المصالح.

تمويل الورقة البحثية: يصرح المؤلف بانه لا يملك اي مصالح مالية متضاربة او علاقات شخصية معروفة من شأنها ان تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المصادر

AKRAM, S. M. (2024, 1 22). *Open Global Rights*. Retrieved from https://www.openglobalrights.org/failures-un-israel-palestine-conflict/

Azmi Bishara and Aicha Elbasri. (2024). Genocide in Gaza: The ongoing nakba. *new perspectives on arab stydies*, *7*(1), 33.

Balc, A. (2023, 12). *Americas strstegic maneuver on Gaza at the United Nation*. Retrieved from chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.e-ir.info/pdf/103829

editors, C. o. (2024). *the UN security council*. editors, CFR org. Retrieved from https://www.cfr.org/backgrounder/un-security-council

Group, I. C. (2024). *Ten challenges for the Un in 2024-2025*. New York: International Crisis Group. Retrieved from https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/2024-09/b012-ten-challenges-un-2024-2025_0.pdf

Hasbi Aswar, M. N. (2024). Political Realism and the U.S. 'Double Standard' Policy on the Gaza Conflict and Ukrainian War. *deepublish*, 150.

Heinze, E. A. (2024). international law self defense and the Israel Hamas Conflict. *The US army war college quarterly: Parameters*, 71.

jazeera, A. (2023, 10 25). *Al jazeera*. Retrieved from Al jazeera: https://www.aljazeera.com/news/2023/10/25/what-has-the-un-done-on-the-israel-palestine-conflict

Jim Zanotti and jeremy M sharp. (2024). Israel and Hamas conflict in brief: overview US policy and options for congress. *Congressional Research Service*. Retrieved from https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R47828

library, H. o. (2023). *Israel and the Occupied Palestinian Territories in 2023/24: US, EU and Middle East response*. United States: House of commons library. Retrieved from https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-10007/CBP-10007.pdf

Linda Bilmes and Stephen Semler and William D Hartung. (2023). United Ststes spending on Israels military operation and related US operations region. *the watson school of international and public affairs*. Retrieved from https://watson.brown.edu/costsofwar/files/cow/imce/papers/2023/2024/Costs%20of%20War_US%20Support%20Since%20Oct%207%20FINAL%20v2.pdf

nation, u. (2023, 12 6). Retrieved from https://news.un.org/ar/story/2023/12/1126742

nation, u. (2023, 12 6). *united nation*. Retrieved from united nation news: https://news.un.org/en/story/2023/12/1144447

nation, u. (2024, 7 17). Retrieved from https://press.un.org/en/2024/sc15767.doc.htm

nation, U. (2024, 5 12). *united nation*. Retrieved from united nation: https://news.un.org/ar/story/2024/05/1130881

Nation, U. (N.D). *Security Council*. Retrieved from Security Council resolution: https://main.un.org/securitycouncil/en

NEWS, B. (2023, 12 7). *https://www.bbc.com/arabic/articles/cx01z0dyvqyo*. Retrieved from https://www.bbc.com/arabic/articles/cx01z0dyvqyo: https://www.bbc.com/arabic/articles/cx01z0dyvqyo

office, H. M. (2024). Our Narrative: Operation AL Aqsa flood. *Hamas Media office*, 3-4. Retrieved from https://www.palestinechronicle.com/wp-content/uploads/2024/01/PDF.pdf

Youvan, D. C. (2024). Understanding the Powers of the UN General Assembly vs. the UN Security Council: A Critical Analysis of Peacekeeping and Use of Force. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/384501417_Understanding_the_Powers_of_the_UN_General_Assembly_vs_the_UN_Security_Council_A_Critical_Analysis_of_Peacekeeping_and_Use_of_Force#fullTextFileContent

ادهم ابراهيم. (2023). دور مجلس الامن المعطل في الحرب الاسرائيلية على غزة. *صحيفة العرب، 12976*، 5.

الأمم المتحدة. (11 10, 2023). تم الاسترداد من https://news.un.org/ar/story/2023/10/1124697

الأمم المتحدة. (27 10, 2023). تم الاسترداد من https://news.un.org/ar/story/2023/10/1125382

الأمم المتحدة. (12 12, 2023). تم الاسترداد من https://news.un.org/ar/story/2023/12/1126927

الأمم المتحدة. (8 11, 2023). تم الاسترداد من https://www.ohchr.org/ar/statements-and-speeches/2023/11/un-human-rights-chief-visits-rafah-border-crossing-gaza

الأمم المتحدة. (12 5, 2024). تم الاسترداد من https://news.un.org/ar/story/2024/05/1130876

الأمم المتحدة. (5 4, 2024). تم الاسترداد من https://news.un.org/ar/story/2024/04/1129846

الأمم المتحدة. (12 6, 2024). تم الاسترداد من https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/06/israeli-authorities-palestinian-armed-groups-are-responsible-war-crimes

الجزيرة. (21 1, 2024). تم الاسترداد من https://url-shortener.me/HAP0

القدس العربي. (24 10, 2023). *القدس العربي*. تم الاسترداد من القدس العربي: https://url-shortener.me/HAOR

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات. (2023). الموقف الأمريكي من العدوان الاسرائيلي على غزة: خلفيات التحول في سياسة إدارة بايدن و حدوده. *وحدة الدراسات السياسية*. تم الاسترداد من chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/changes-in-us-position-on-gaza.pdf

شفيق شقير. (18 10, 2023). *https://studies.aljazeera.net/ar/article/5875*. تم الاسترداد من https://studies.aljazeera.net/ar/article/5875: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5875

عبد الحميد صيام. (2024). مجلس حقوق الإنسان والقضية الفلسطينية: في غياب الفيتو تظهر الحقائق. *القس العربي*. تم الاسترداد من https://url-shortener.me/HAOM

محمود الحنفي. (25 1, 2024). *الجزيرة*. تم الاسترداد من الجزيرة: https://url-shortener.me/HAO9

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (25 10, 2023). مؤسسة الدراسات الفلسطينية. *4138*. تم الاسترداد من مؤسسة الدراسات الفلسطينية: https://mukhtaraat.palestine-studies.org/ar/node/32771

موقع الجزيرة .(2024) .*لماذا طوفان الاقصى* .

يوسف خطاب. (2024). *فشل الأمم المتحدة في وقف الحرب على غزة: الاسباب و النتائج*. مركز الخليج للأبحاث. تم الاسترداد من https://www.grc.net/documents/659187d4c1ff5ThefailureoftheUnitedNations.pdf